لماذا شارك الأمن الوطني؟! .. القصة الكاملة لمذبحة الواحات

الأحد 22 أكتوبر 2017 11:10 م

صدمت المجزرة التي نفذها تنظيم لم يعلن عنه حتى صباح الأحد، ووقعت الجمعة، ضد قوات الشرطة المصرية في منطقة الواحات البحرية جنوب غرب محافظة الجيزة، مصر كلها، شعبياً ورسمياً، بعدما قضى 58 من ضباط وأفراد الشرطة، من بينهم قيادات في جهاز الأمن الوطني (أمن الدولة) ومباحث الأمن العام وعناصر التدخل السريع.

وتعد العملية الأضخم في تاريخ الداخلية المصرية، بعدما استهدفت مجموعة مسلحة مأمورية شرطية في طريق الواحات، بناءً على إخبارية وردت إلى قطاع الأمن الوطني بوجود عناصر تابعة لتنظيم مسلح في تلك المنطقة،

وزاد من حدة الفاجعة، تداول عدد من النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي تسريبات صوتية من أجهزة اللاسلكي الخاص بأفراد المأمورية، يستغيثون فيه بقيادتهم لإنقاذهم، والدفع بإمدادات بسبب شدة القتال، فيما استغاث أحد الأفراد لقيادته قائلاً "العيال ورانا... حد يلحقنا يا باشا... الإرسال بيروح".

وروى مصدر أمني، بحسب "العربي الجديد"، بالتفاصيل ما توصلت إليه مباحث الأمن الوطني والأمن العام من معلومات حتى مساء السبت، إذ بدأت العملية فعلياً يوم السبت 14 أكتوبر الحالي، حين تلقى جهاز الأمن الوطني معلومات وبلاغات من عناصر سرية استقت معلوماتها من "مصادر تكفيرية"، مفادها أن بعض خلايا حركة "حسم"، استوطنت منطقة جبلية بين الكيلو 132 والكيلو 135 على طريق الواحات، المؤدي من أهرامات الجيزة إلى الواحات البحرية.

وخلال الأسبوع الماضي، حصل فريق من الأمن الوطني على معلومات مجهولة المصادر، تؤيد ما تلقاه من بيانات، واستقر الأمر على أن المنطقة قد يكون فيها معسكر صغير لتدريب عناصر "مسلحة"، يشبه المعسكر الذي تم تدميره بعملية مشتركة للجيش والشرطة، في 22 يوليو الماضي، في صحراء الفيوم جنوب الجيزة، ما أسفر عن مصرع 8 من المسلحين.

وعلى أساس هذا التصور، جرى إعداد وتجهيز قوة الشرطة التي ستقوم بالعملية. فلم تطلب الشرطة الاستعانة بالجيش، ظناً منها بمحدودية قوة المعسكر المطلوب مهاجمته، واكتفت بإبلاغ إدارة الشرطة العسكرية بتحركها المقرر في هذه المنطقة، على أمل أن تكون العملية "محدودة ومثمرة"، وتم اختيار التوقيت بناء على معلومات "الشرطة السرية".

وأوضح المصدر أن اصطحاب ضباط الأمن الوطني لا يتم إلّا في العمليات المستهدف فيها القبض على المتهمين، ما يكشف أن تصورات الشرطة عن العملية كانت متواضعة، وفي غير محلها تماماً، وأن أقصى ما كان في حسبان الأمن الوطني هو أن تكون المنطقة المستهدفة مفخخة، كما حدث من قبل في الحادث المعروف إعلامياً بـ"شقة الهرم"، والذي شهد تفجير مقر مزعوم للحركة عن بُعد عقب وصول قوات الشرطة إليها ببلاغ للتمويه.

لكن ما حدث بعد صلاة الجمعة كان مختلفاً تماماً عن التصورات، إذ فوجئت القوات المهاجمة بعد دخولها المنطقة بأنها في مصيدة حقيقية نصبها المسلحون، إذ عوجلوا بوابل من النيران من كل ناحية من أعلى التلال المحيطة بالمنطقة بالقرب من وادي الحيتان، باستخدام أسلحة آلية وقنابل يدوية وعدد غير معروف من المدافع الآلية "بيكا" وقذائف "أر بي جي" ومدافع غرينوف.

وأوضح المصدر أن الأسلحة التي أبلغ بعض الضباط الناجين من الحادث عن استخدامها "لا تملكها بالتأكيد خلايا حركة صغيرة"، بل سبق استخدام بعضها في عمليتين إرهابيتين كبيرتين، الأولى التي نفذها تنظيم "أنصار بيت المقدس"، قبل مبايعته تنظيم "داعش" في يوليو 2014 ضد قوات حرس الحدود في منطقة الفرافرة بالوادي الجديد، والثانية التي نفذها تنظيم "جنود الخلافة"، التابع لتنظيم "ولاية سيناء"، في يناير الماضي. مع ملاحظة أن العمليتين وقعتا في أماكن ليست بالبعيدة جغرافياً عن العملية الأخيرة، فهي جميعها مناطق في الصحراء الغربية، وعلى الطرق المؤدية إلى مطروح وليبيا.

ما جرى بعد ذلك على مدار 7 ساعات ليس معروفاً بالتفصيل للأجهزة الأمنية حتى الآن، إلّا أن المعلومات المستقاة من الضباط المصابين تشير إلى أن التسليح عالي الجودة والتمركز الدفاعي للمسلحين تسبب في إبادة شبه كاملة للفرقة المهاجمة ثم فريق الإمدادات، وأدى إلى مقتل 58 ضابطاً وشرطياً، وأن عدداً من المجندين تم أسرهم، وبعضهم لم يتم العثور على جثثهم حتى الآن، ما يطرح احتمال أخذ مجندين كرهائن، فضلاً عن اختفاء عدد كبير من الأسلحة النظامية وأدوات الاتصال التي كانت بصحبة الشرطة، إلّا أن المعلومات لم تتوصل إلى هوية الإرهابيين، وهو أمر يمثل "صداعاً" في رأس الأجهزة الأمنية، والتي تترقب إعلان أي مجموعة مسؤوليتها عما حدث.

وبحسب العربي الجديد، فإن مصادر رفيعة المستوى في وزارة الداخلية كشفت أن المجزرة حصلت نتيجة اختراق حدث للأجهزة الأمنية بواسطة عملاء تابعين لتنظيم "داعش".

وعلى الرغم من أن تجهيز المأمورية بدأ منذ ثلاثة أيام، إلا أن موعد ساعة الصفر اقتصر على دائرة ضيقة في مديرية الأمن، وجهاز الأمن الوطني، بحسب المصادر الأمنية.

وأوضحت المصادر أن ضعف شبكات الاتصال حالت دون التواصل مع القوات.

ونقلت المصادر الأمنية رواية أخرى، لافتة إلى أن المجموعة الإرهابية نجحت في اختراق الأجهزة الأمنية لوزارة الداخلية، عبر عملاء لهم داخل الوزارة، وإبلاغ هؤلاء العملاء للأمن الوطني عن مجموعة إرهابية اخترقت الحدود الغربية المصرية الليبية، ووصلت إلى حدود محافظة الجيزة جنوب القاهرة، وأنها تتمركز في منطقة الواحات.

وأضافت أن مأمورية الشرطة، التي كانت مكونة من نخبة ضباط "العمليات الخاصة" يرافقهم ضباط من جهاز الأمن الوطني، تم قتلهم جميعاً على يد المجموعة المسلحة التابعة إلى "داعش"، بعد أن أجبروهم على خلع ملابسهم، وجردوهم من أسلحتهم.

وأكدت المصادر أن الأمر لم ينته عن ذلك الحد، بل إن المجموعة المسلحة استطاعت أن تنصب كميناً آخر لفرقة الدعم التي هرعت لإنقاذ مأمورية "العمليات الخاصة"، وتصفيتهم جميعاً أيضاً.